تقرير المرصد السوداني لحقوق الإنسان: أزمة تتكشف في دارفور - انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي

(أبريل - سبتمبر 2023)

جدول المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
موجز	
عن المرصد السوداني لحقوق الإنسان	
المنهجية	
مقدمة في فهم المشهد الإنساني في دارفور	
دارفور والأزمة الحالية	
وقائع وأحداث (أبريل - سبتمبر)2023	
العنف وواقع الصراع	
التحليل القانوني	
توصيات	
خاتمة	
شكر وتقدير	
معلومات التواصل	

موجز:

هذا التقرير الذي تم إصداره بعد تفحصٍ دقيق لكل ما ورد فيه من حقائق، هو بمثابة دقٍ لناقوس الخطر بتسليطه الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة وما آلت إليه من كارثةٍ إنسانية في منطقة دارفور في السودان، وذلك لوقف هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي بالبت في اتخاذ إجراءاتٍ دولية وموحدة من شأنها معالجة الأوضاع الإنسانية المزرية ومحاسبة الجناة وتعويض الضحايا.

ويشير التقرير إلى تورط قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة التابعة لها في الاستهداف المتعمد للمواطنين الأبرياء وعلى نطاق واسع بهدف التطهير العرقي، هذا علاوةً على تشريد ما يقدر بنحو 668000 مدني من ديارهم ومساكنهم تحت عنف السلاح، وتخريب وتدمير البنى التحتية بالمنطقة، كالمدارس ومرافق الرعاية الصحية والخدمية ومرافق أنظمة المياه والاتصالات، الأمر الذي جعل دارفور أنقاضاً خرِبة، يجابه ما تبقى من سكانها كارثةً وأزماتٍ إنسانية بانقطاع المعونات الأساسية وتقطع سبل العيش في أرجاء المنطقة.

الجدير بالذكر أن هذه الأعمال ليست بحوادث فردية، بل يتضح جلياً لقارئ المشهد في أحداث دارفور أن ما تمر به المنطقة من عنف قوات الدعم السريع غير المبرر تجاه المدنيين العزل أو المنشآت المختلفة هو ما لا يقل وصفه عن كونه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بانتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان والأطر الدولية المتعددة، بما في ذلك اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي، ناهيك عن بنود الاتفاقيات التي تجرم عمليات الإبادة الجماعية.

وبرزت ممارسات قوات الدعم السريع المتجردة من كل ما هو إنساني، في سلسلة من التقارير الموثوقة التي تشير لاحتجاز الأفراد المدنيين بلا وجه حق، واغتصاب واختطاف الفتيات والنساء وتعنيفهن جنسياً، والإتجار بهن في أسواق الرق والنخاسة، في مشاهد صادمة تُنبي بعدم الإنسانية.

تكشف بياناتنا الستار عن استراتيجية قوات الدعم السريع لإحداث تغيير ديموغرافي في التركيبة السكانية للمنطقة، ويتضح ذلك من خلال استهداف جماعات معينة على أساس عرقي أو إثني بعمليات الإبادة الجماعية وتشريد السكان من ديارهم وقراهم، مما يؤدي لنزوحهم بلا عودة، واستهدفت بذلك مجموعات عرقية مسلمة غير عربية، كالمساليت والفور والزغاوة، الأمر الذي يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان ويشكل بموجبه جرائماً ضد الإنسانية نظراً للطابع الممنهج والمستهدف لجماعات إثنية بعينها لإبادتها.

وبالنظر إلى الأدلة المقدمة في هذا التقرير، يثبت أن قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة المتبعة لها، هي العناصر المسؤولة عن هذه الأعمال الوحشية التي تتم بشكل ممنهج ضد المدنيين الأبرياء في دارفور.

وهذا التقرير هو بمثابة مناشدةٍ ونداءٍ عاجل لمنظمات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات القانونية وكافة الجهات ذات الصلة بحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والمحلي لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا ليعم السلام ويتعافى إنسان دارفور مما أصابها.

حول المرصد السوداني لحقوق الإنسان:

المرصد السوداني لحقوق الإنسان هو منظمة سودانية مستقلة، تعمل على رصد وتوثيق ومناهضة انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وتقديم العون للضحايا والسند القانوني، بجانب التوعية بحقوق الإنسان ومناصرتها تعزيزاً للعدالة وحفظاً لحقوق إنسان السودان، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة بحقوق الإنسان والمسائل القانونية بعد إجراء المرصد السوداني تحقيقاً شاملاً للملفات التي يعمل عليها.

يركز عمل المرصد السوداني لحقوق الإنسان على الأهداف الرئيسية الآتية:

الرصد والتوثيق: يقوم المرصد السوداني لحقوق الإنسان عن كثب برصد وتوثيق جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في السودان. يتضمن ذلك جمع البيانات وإجراء المقابلات وتحليل الأدلة وتأكيد المعلومات من مصادر موثوقة.

الدعوة والتوعية: يدعو المرصد السوداني لحقوق الإنسان لتعزيز الحفاظ على حقوق الإنسان وتخفيف الضرر عن الضحايا والمتضررين، كما يساهم في توعية المجتمع بأهمية حقوق الإنسان والاتفاقيات والمواثيق الدولية المبرمة بشأنها، وخطر الانتهاكات المرتكبة على الفرد والمجتمع، وذلك من خلال التعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان، والتفاعل مع المجتمع عبر المنصات الإعلامية المختلفة، والمطالبة على الدوام بقضايا ضحايا الانتهاكات ليكون بذلك صوتاً جهوراً لمن لا صوت لهم.

التعاون وبناء القدرات: يتعاون المرصد السوداني لحقوق الإنسان مع عدد من المنظمات على المستوى المحلي والدولي، تعزيزاً لمواقف جماعية مناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان عموماً وجرائم الحرب على وجه الخصوص في السودان، علاوةً على المساهمة في تدريب وتمكين كوادر المنظمة، والتشبيك مع مختلف منظمات المجتمع المدني والمهنيين والقانونيين للعمل متحدين في الدعوة للعدالة ودعم حفظ حقوق الإنسان.

الدعم القانوني للضحايا: ويشمل ذلك توجيه الضحايا من خلال الإجراءات القانونية، ومساندتهم في تقديم قضاياهم وتمثيلها، والمشاركة في الدعاوى القانونية على الصعيدين الدولي والمحلي بتعزيز المبادرات التعاونية، وتمليك الضحايا كافة المعلومات القانونية ورفع وعيهم تجاه قضاياهم، تعزيزاً لتحقيق العدالة وتوجهاً نحو مشهد المساءلة لمرتكبي الجرائم وسيادة القانون وعدالته فوق كل صوت حفظاً لحقوق الإنسان في السودان.

الدعم النفسي: لا يخفى على المنظمة حجم الأذى النفسي الجسيم الذي تلحقه الجرائم بالضحايا وما تسببه من تخلف للفرد - أحياناً كثيرة – عن رَكب المجتمع، ومن واقع إدراكنا لذلك آثرنا تقديم الدعم النفسي اللازم للضحايا الناجين عن طريق تقديم خدمات الاستشارات، وتزويدهم بكافة احتياجاتهم قدر المستطاع لضمان تعافيهم تماماً.

العمل المستقل والحيادي: تعمل المنظمة بشكل مستقل دون تحيزاتٍ أو انتماءاتٍ سياسية، وتلتزم بالدقة والشفافية والنزاهة حسب مبادئها، لتكون بذلك من المصادر الموثوقة التي تصيب كبد الحقيقة.

التعزيز للسلام: تهدف المنظمة بتسليطها الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والمناداة بالعدالة دوماً للمساهمة في تعزيز حصول السلام واحترام مبادئ الإنسانية وحفظها ومناهضة كل ما يعاديها، ليعم السلام ويعيش إنسان السودان محفوظاً كرامته.

المنهجية:

يعمل المرصد السوداني لحقوق الإنسان بدقة منقطعة النظير وفق خطوات واضحة لعملية جمع البيانات ورصد الحوادث أو تلقي البلاغات، من ثم التحقق من صحتها لضمان مصداقية النشرات والتقارير الدورية المدعمة بالسند القانوني، وهو يعطي الأولوية لحماية المصادر ويلتزم بالمعايير الدولية في التوثيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان.

مقدمة في فهم مدى تعقيد المشهد الإنساني في دارفور

تقع دارفور غرب السودان، والتي تتمكن بنسيج سكاني متعدد الأوجه من العناصر الديموغرافية والإيكولوجية والسياسية والجغرافية التي تشكل بشكل معقد التحديات المعاصرة في المنطقة، حيث تضم مجموعات عرقية متنوعة، كالفور والزغاوة والمساليت وبعض القبائل العربية، الأمر الذي كان كثيراً أحد العوامل المسببة للنزاعات المستمرة في المنطقة، كما أن الاختلافات الجغرافية، التي تتراوح من الصحارى القاحلة الشمالية إلى الوديان المورقة والتضاريس الجبلية في الجنوب، تزيد من تعقيد توزيع موارد المنطقة وبالضرورة النزاعات حولها.

قصة دارفور محفوفة بدورات العنف التي امتدت عبر عقود من الزمان، وهي مشاهد مأساوية كان لها تداعياتها الكارثية على سكانها من المدنيين الأبرياء، حتى قبل الموجة الحالية من العنف جراء حرب 15 أبريل، إذ شهدت دارفور نزوحًا جماعيًا لأكثر من 400000 من سكانها الفارين إلى تشاد المجاورة ليلوذا بها من ويلات الحروب وهذا المشهد خلقه الصراع العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي لا تمحى ولا تسقط بالتقادم، علاوةً على الهشاشة الاقتصادية وضعف التنمية كأحد إفرازات الحروب والصراعات في دارفور.

يعاني إنسان دارفور بسبب ما تفرزه الحروب والصراعات فيها من ظروفٍ معيشيةٍ قاسية، وفقر مدقع، وتحديات كبيرة للوصول لأبسط الخدمات وأكثرها أهمية كالرعاية الصحية الأولية وتحديات تأمين المياه الصالحة للشرب والاستخدام والصرف الصحي.

هذا كما كانت المناطق الريفية على وجه الخصوص، تمثل مناطق هشاشة أمنية وعرضة للجماعات المسلحة وقطاع الطرق، كما أضافت القضايا المتعلقة بندرة الغذاء والمخاطر البيئية كالجفاف والتصحر مشهداً آخر من التعقيد على الأوضاع الإنسانية، وكان نتاج ذلك موجات أكبر من التشريد والنزوح داخل البلاد، ومعايشة مآسٍ أخرى أشد مرارة!

ومن الأهمية بمكان الإشارة أيضاً إلى نشاط المنظمات الإنسانية في دارفور، بتقديمها مختلف أنواع الإمداد، إلا أنها في كثير من الأحيان كانت تتعرض للإحباط وعدم الوصول لمناطق الشدة، بفعل المخاطر والقيود الأمنية التي قد تعترضها، مما يفاقم الأمر سوءاً على سوئه.

إن التحديات المتعددة الأبعاد المتجذرة في السياق التاريخي والديموغرافي والبيئي لدارفور ليست مجرد خلفيات منبتة، فهي جزء لا يتجزأ من فهم الأزمة الإنسانية الأليمة التي تتفجر حالياً بشكلٍ أكثر تعقيداً، مما يجعل الأزمة ليست بسلسلة من الأحداث المعزولة ولكن مظهرًا من مظاهر الإخفاقات النظامية. وبالنظر إلى هذه التعقيدات، لا تخفى على ناظر لأحوال البلاد الحاجة الملحة لانتباه المجتمع الدولي وتركيز اهتمامه نحو قضية دارفور للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية فيها.

وهي التي تتطلب استجابةً فورية لوقف الانتهاكات وتخفيف وطأة المعاناة في المنطقة من أجل تعبيد طريق لتحقيق السلام المستدام والكرامة الإنسانية.

الجرائم الممنهجة والمستهدفة لجماعات في دارفور، 15 نيسان/أبريل - 10 أيلول/ سبتمبر 2023

إن الأزمة الإنسانية التي تكشفت في دارفور خلال الأشهر الخمسة الماضية لا يمكن وصفها بأقل من كونها مدمرةً وكارثية، حيث أن المنطقة لم تشهد مجرد حوادث معزولة، بل جهودًا منظمةً تهدف إلى تفكيك مجتمعات بأكملها، وفق استراتيجية اتخذتها قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة الأخرى بتدمر المراكز الحيوية الهامة، ابتداءً من الجنينة ووصولاً لنيالا والفاشر، وهو الخط الذي يمثل شريان حياة لمئات الآلاف من السكان النازحين داخل البلاد.

لقد وصلت الحالة في دارفور إلى مرحلة حرجة لا يقتصر فيها العنف على حدوثه كحالاتٍ فردية فحسب، بل يتزايد ذلك لغياب الرادع القانوي ومسار العدالة.

إن الفظائع التي ارتكبت هي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي مع وقوع أكثر من 373 من الجرائم التي أسفرت عن سقوط أكثر من 1823 قتيلاً، هذا ويمثل الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع على الجنينة - عاصمة غرب دارفور، فاجعةً أليمة، حيث أحالها من مدينة مكتظة بالسكان ونقطة حيوية إلى ساحة معركة غارقةٍ في دماء أهلها الأبرياء وأنقاضاً خاويةً على عروشها.

هذا كما شهدت مدينتي نيالا والفاشر، عاصمتي جنوب وشمال دارفور، هجوماً متكرراً، وخصوصاً علة الفاشر، وهي المصدر الرئيسي للموارد الأساسية مثل الغذاء والدواء لمخيم زمزم الضخم للنازحين داخلياً، كما كان لتلك الهجمات تأثير حتى على كتم وزالنجي وأحوال السكان فيهما، ويبين الجدول (1) الجدول الزمني لأحداث أزمة دارفور (نيسان/أبريل - أيلول/سبتمبر 2023).

غرب دارفور:

الاستهداف الممنهج لأكثر من 27 مدينة أو قرية في الولاية، بما في ذلك الجنينة ومستري، منذ تفشي الأعمال العدائية في العاصمة الخرطوم منذ الرابع والعشرين من أبريل المنصرم، كان محصلته خسائر بشرية مهولة، أجبرت أسر الضحايا والسكان على دفن موتاهم في مقابر جماعية، بينما تتناثر الجثث الأخرى على قارعة الطرق، في مشاهد مأساوية تُنبي بتجرد مرتكبيها من الإنسانية وتحديهم للمبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونظام روما الأساسي.

في 13 يوليو/تموز تم العثور مقبرة جماعية بالقرب من الجنينة، تضم ما لا يقل عن 87 فردًا معظمهم من قبيلة المساليت، الأمر الذي يثبت الطابع العنصري لهذه الجرائم باستهداف مجموعات عرقية محددة، وهو دليل قاطع على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، قد ترقى لكونها جريمة إبادة جماعية.

كما أن التدمير والتخريب الكامل الذي حل بالمناطق السكنية والأسواق والمؤسسات التعليمية والمرافق العامة يفاقم سوء هذه الأزمة، مشكلاً انتهاكات صارخة لاتفاقيات جنيف، التي تحمي حقوق المدنيين ومؤسساتهم الهامة في الصراعات المسلحة.

ويؤكد اغتيال حاكم غرب دارفور خميس عبد الله أبكر **في 14 يونيو/حزيران** الحاجة الملحة للتدقيق والتدخل الدولي في الشأن الإنساني لتشق العدالة طريقها بمحاسبة مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء.

الحاكم المغدور أبكر، ينتمي إلى قبيلة المساليت، واستهدافه ينبي بدواعٍ عنصرية كانت وراء اغتياله، الأمر الذي من المتوقع أن يزيد من تصعيد وتزايد التوترات والنزاعات القبلية، ويمثل مقتله انتهاكاً صارخاً

للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو الذي يضمن مشاركة الجميع في العملية السياسة دون التعرض لهم بأذى أياً كانت الدوافع.

علاوة على ذلك، **في 15 يونيو**، شهدت الجنينة هجرة جماعية بعد مذابح ارتكبتها قوات الدعم السريع ضد المدنيين العزل الأبرياء، وواجه من حاول الفرار منهم للنجاة بحياته مأساة الغرق الجماعي أو الإعدام رمياً بالرصاص بالقرب من حدود تشاد، هذا وبلغت الحوادث المروعة هذه ذروتها بمقتل أكثر من 1000 شخص في يوم واحد، ولحق هذه الفظائع المروعة إنكاراً بائساً من قبل المتحدث الرسمي باسم قوات الدعم السريع ولا يعد شيئاً أمام بريق الأدلة الدامغة التي لا تخطئها عين من أراد الحقيقة وسير العدالة، بما فيها تلك الشهادات الموجعة التي تفطر القلوب إذ يرويها الناجون.

بين 24 و 30 يوليو/تموز، كان مخيم سربا وأبو سروج المجاور مرتعاً لارتكاب الجرائم الشنيعة والقائمة على أساس التطهير العرقي للقضاء على مجموعات معينة، أدت تلك الجرائم لمقتل 200 شخص على الأقل وإصابة أكثر من ألف آخرين، كان معظمهم ممن ينتمون لقبيلة المساليت، وهو ما لا ينتهك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإبادة الجماعية فحسب، بل ينتهك أيضًا الحق الأساسي في حرية التنقل، كما هو موضح في المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

في مستري، تتكشف أشكال أخرى من انتهاكات القانون الدولي، حيث قتلت قوات الدعم السريع عدداً من المدنيين وطاردت الناجين النازحين المقيمين في مباني المدارس والمساجد مواصلةً لموجة الإرهاب وترويع الآمنين، وتشكل هذه الجرائم انتهاكا صارخا للقوانين الإنسانية الدولية التي تحظر صراحةً استهداف العزّل الأبرياء.

جنوب دارفور:

في جنوب دارفور، كانت مدينة نيالا نقطة اقتتال لفترات طويلة الأمد للصراعات المتقطعة، حيث شهدت اشتباكات شبه يومية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، خصوصاً منذ أن بدأت قوات الدعم السريع أنشطتها في شمال المدينة في منتصف يوليو، لفترة استمرت 18 يومًا منذ **10 وحتى 28 أغسطس 2023**، كما شهدت المنطقة تصاعدًا في أعمال العنف ضد المدنيين العزّل مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 60 مدني و 250 إصابة، وفي الفترة **من 11 إلى 17 أغسطس**، سيطرت قوات الدعم السريع بنجاح على المواقع الاستراتيجية في المدينة، بما في ذلك محطة الإذاعة وجسر مكة ومباني قصر الضيافة، و**في 18 أغسطس**، شنت قوات الدعم السريع هجوماً متعدد الجبهات من أربعة اتجاهات على قاعدة القوات المسلحة السودانية، باستخدام الضربات الجوية والقصف المدفعي.

كما تم الإبلاغ عن سقوط المئات من الضحايا المدنيين، بينما نزح ما يفوق 50,000 تاركين منازلهم، **وفي 22 أغسطس فقط**، لقي 27 مدنياً آخرين حتفهم، واعتبارًا **من 24 أغسطس**، تشير تقارير منظمة أطباء بلا حدود (MSF) إلى أن المدنيين محاصرون في نيالا، مع تسلل قوات الدعم السريع إلى الأحياء السكنية ومنازل السكان، الأمر الذي يعد انتهاكاً لحرمة الأعيان المدنية والسكنية وبالضرورة انتهاكاً للقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

بالإضافة لذلك تشير عدة تقارير في الفترة **من 2 وحتى 9 أغسطس** إلى اختطاف قوات الدعم السريع للمعارضين السياسيين، والنساء والأطفال، كما أن اختطاف الناشط الحقوقي أحمد محمد عبد الله أضاف بعدًا آخراً واقعياً يتم فيه استهداف المهنيين.

نيالا تعد وجهةً لعدد كبير من النازحين داخليًا، ويقيمون في مخيمات رئيسية مثل كالما وأوتاش وديريج وفقًا لبيانات ديسمبر 2022 من المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وتشير التقديرات إلى أن هذه المخيمات تؤوي ما لا يقل عن 500000 مشرد داخليًا، وفي ظل الأوضاع الراهنة من المتوقع تعرض شريحة كبيرة من النازحين بهذه المخيمات لممارسات وجرائم الدعم السريع ضد الإنسانية. كما وتعاني البنية التحتية للمرافق الصحية من توتر شديد بعدم جاهزيتها، واستقبال ما يفوق سعتها الاستيعابية والخدمية، حيث يعتبر المستشفى التركي المرفق الطبي التشغيلي الوحيد ذو القدرات المحدودة، وقلة الإمدادات الطبية الأساسية، وانقطاع شبكة الاتصالات التي قد تسهم في التنسيق مع خطوط إمداد أو كوادر طبية خارج المدينة، يفاقم الأزمة الإنسانية ويزيدها سوءاً على سوئها.

شمال دارفور:

الحالة في الفاشر - عاصمة شمال دارفور، تنبي باحتمالية وقوع كارثة وأزمات إنسانية حادة، جراء نزوح أعداد كبيرة من المدنيين، حيث يقيم فيها الآن ما يقدر بنحو 50,0000 نازح، ولا زالت المدينة تواجه تدفقًا من آلاف المدنيين النازحين الآخرين من نيالا، الواقعة على بعد 195 كيلومترًا إلى الجنوب، كما أن الفاشر تنقسم الآن أيضًا إلى مناطق سيطرة متعددة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، ومما لا شك فيه يثير هذا التجزؤ في السلطة المخاطر إلى حد كبير، إذ يضع الفئات الضعيفة من السكان - لا سيما في مخيمات النازحين داخلياً - تحت نيران الحرب وخطرها الذي يلوح في الأفق.

منذ 17 أغسطس 2023، تعرضت مدينة الفاشر لصراعات في مناطق متفرقة منها وقصف عشوائي، مما أدى لحالة من الاضطراب الأمني وهدد سلام المدينة وسكانها. ومن الأمثلة على ذلك القصف الذي بالقرب من مخيم أبو شوك للنازحين في ذات اليوم، تلته حادثة قصف عشوائي آخر **في 18 أغسطس 2023**، أسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين، وتبرز هذه الأحداث الحالة الأمنية الهشّة، التي يقع ضحيتها المدنيون الأبرياء ويقاسون ويلاتها ويتجرعون آلامها.

وفيما يتعلق بحالة المشردين داخلياً، أفادت المنظمة الدولية للهجرة، في كانون الأول/ديسمبر 2022، بأن المخيمات المحيطة بالفاشر قد تضخمت فيها الأعداد بشكل مثير للقلق، وعلى وجه التحديد، كان أبو شوك يؤوي 75,000 شخص، والسلام 84,000، وما بين 30,0000 و 40,0000 في زمزم، وكورما 13,700 نسمة.

قرب هذه المخيمات من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة كارثة على وشك الحدوث وتحتاج إلى اهتمام دولي عاجل، إضافة لذلك، دمرت الأمطار الغزيرة الأخيرة **في 4 و5 أغسطس 2023** مخيمات النازحين، ودمرت ما لا يقل عن 1414 منزلاً و830 مرحاضًا. وقد أضرت هذه الأحداث بالظروف المعيشية لما لا يقل عن 10,000 من سكان مخيمي زمزم والسلام، مما عرّضهم لمخاطر صحية مثل التغوط في العراء وزيادة معدلات الإسهال.

التاريخ	المنطقة	الحدث
أبريل 2023م	غرب دارفور	بدأ القتال في غرب دارفور، بالجنينة كنقطة تنسيق عسكرية.
		اندلاع اشتباكات بين قبيلة المساليت وقوات الدعم السريع ومن معها من جماعات مسلحة.
		تدمير وحرق الأعيان المدنية، بما في ذلك نهب مستشفى الجنينة التعليمي.
		نزوح أكثر من 240000 شخص في غرب دارفور منذ نشوب الصراع.
	شمال دارفور	نشوب اشتباكات عنيفة في الفاشر وكبكبابة
		وزعم القوات المسلحة السودانية سيطرتها على معسكرات قوات الدعم السريع في الفاشر واستيلائها على ما يقارب 100 مركبة عسكرية.
		أدت مفاوضات الهدنة المحلية إلى هدوء مؤقت في الفاشر، شمال دارفور، مما أدى إلى انقسام المدينة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.
	جنوب دارفور	شهدت نيالا اشتباكات عنيفة بين طرفي الصراع
		وبحسب ما ورد تسيطر قوات الدعم السريع على الجزء الشرقي من المدينة، بما في ذلك مطار نيالا، والقوات المسلحة السودانية في النصف الغربي، التي تستضيف مقر الحكومة
	شرق دارفور	تم الإبلاغ عن اشتباكات في الضعين، في بداية الصراع.
	وسط دارفور	تركز القتال في العاصمة زالنجي. ووفقا لوزارة الصحة، في الفترة من 15 إلى 25 أبريل، قتل ما لا يقل عن 59 شخصا وأصيب 80 آخرين في المحليات الثلاث في زالنجي ووادي صالح وأم دخن في وسط دارفور
		انخفاض العنف في شرق ووسط دارفور

مايو 2023م	غرب دارفور	اندلعت اشتباكات استمرت عدة أيام في الجنينة، غرب دارفور، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما أسفر عن مئات الإصابات وزيادة كبيرة في عدد الوفيات المبلغ عنها
مايو 2023م	جنوب دارفور	تصاعد العنف في نيالا، جنوب دارفور
	وسط دارفور	تقارير عن اشتباكات في زالنجي، وسط دارفور
يونيو 2023م	غرب دارفور	شهدت غرب دارفور تصاعداً ملحوظاً في أعمال العنف والوفيات المبلغ عنها. قدر اتحاد أطباء غرب دارفور عدد القتلى منذ 20 أبريل بالمئات، بينما تم الإبلاغ عن مقتل ما لا يقل عن 1100 مدني في الجنينة منذ 24 أبريل
		أسفرت سلطنة دار المساليت (إدارة المساليت) عن مقتل أكثر من 5000 شخص وإصابة ما لا يقل عن 8000 شخص منذ بدء القتال في الجنينة.
		تشارك قوات الدعم السريع بشكل متزايد في أحداث العنف، مما يزيد من حدة الصراع في جميع أنحاء دارفور.
	جنوب دارفور	وفي جنوب دارفور، اندلعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في العاصمة نيالا، مما يمثل نهاية لهدنة هشة بين الطرفين في المدينة، بوساطة قادة محليين في نهاية أبريل/نيسان.
		وبحسب ما ورد نهبت قوات الدعم السريع البنوك، بما في ذلك البنك الإسلامي ومصرف النيل الأزرق والبنك السعودي السوداني في نيالا، مما أدى إلى اشتباكات مع القوات المسلحة السودانية، أسفر عنها عشرات القتلى المبلغ عنهم.
	شمال دارفور	تم الإبلاغ عن اشتباكات في عدة مواقع في جميع أنحاء الولاية وبشكل أساسي في الفاشر، وكتم.
		تسيطر قوات الدعم السريع على زالنجي بعد اشتباكات مع القوات المسلحة السودانية.
		الفاشر تمثل نقطة ساخنة للعنف المسلح

		في 18 يونيو، اتفقت الأطراف المتحاربة على وقف إطلاق نار آخر لمدة ثلاثة أيام بوساطة الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية
يوليو 2023م	جنوب دارفور	تحولت ولايتا جنوب ووسط دارفور إلى بؤر جديدة للصراع والعنف.
		أصبحت نيالا ساحة معركة للاشتباكات العنيفة منذ 20 يونيو حيث حاولت القوات المسلحة السودانية التوسع شمالًا في حي المطار. ووردت أنباء يومية تقريبا عن وقوع اشتباكات مسلحة وقصف مدفعي أسفر عن عشرات القتلى
	وسط دارفور	تجدد العنف العرقي في جنوب دارفور، الذي يشمل جماعات السلامات وبني هلبة والهبانية.
		تصاعد العنف بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالأسابيع الأربعة السابقة. وتجاوزت قوات الدعم السريع، بدعم من الميليشيات العربية المتحالفة معها، زالنجي وأم دخن وغارسيلا، ونهبت وأشعلت النار في مؤسسات حكومية رئيسية في زالنجي.
	شمال دارفور	تركز العنف في الفاشر والطويلة، مع زيادة نشاط قوات الدعم السريع. تم التعدي على مدينة الطويلة من قبل قوات الدعم السريع التي نهبت وأحرقت الممتلكات في المدينة.
		وفي قرية دابانيرا المجاورة، أُبلغ عن وقوع عدة حالات عنف جنسي، وفظائع أخرى أدت إلى تشريد آلاف المدنيين إلى الفاشر.
	غرب دارفور	تحدث عمليات قتل مستهدفة لأفراد بارزين في الجنينة، بما في ذلك أمير ومحام ومفوض المساعدات الإنسانية ووالد حاكم غرب دارفور.
		وفي 13 تموز/يوليه، أعلنت الأمم المتحدة العثور على مقبرة جماعية تضم جثث ما لا يقل عن 87 شخصا من أصل قبيلة المساليت وآخرين في الجنينة. وقيل إن قوات الدعم السريع قتلت الضحايا خلال

		أعمال العنف التي وقعت في المنطقة في الفترة من 13 إلى 21 حزيران/يونيو.
		استهدفت قوات الدعم السريع المدنيين مما أسفر عن وقوع إصابات، ونهب، وحرق منازل، واختطاف، وارتكاب أعمال عنف جنسي، ومنعهم من الفرار، وتشريد المئات من المدنيين إلى تشاد.
		قاتلت قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها ضد القوات المسلحة السودانية، بدعم من الميليشيات المحلية، في سريا. وانسحبت القوات المسلحة السودانية بعد ذلك من المنطقة. وعقب انسحابها، اشتبكت قوات الدعم السريع والميليشيات العربية مع ميليشيات إرينغا في أبو سروج وسيربا طوال عدة أيام خلال الأسبوع الأخير من تموز/يوليو، حيث تجاوزت الأولى سربا في 26 تموز/يوليو. وبحسب ما ورد قتل المهاجمون ما لا يقل عن 200 شخص ونهبوا منازل ثم أضرموا النار فيها. وبحسب هيومن رايتس ووتش، فإن سيربا هي الموقع السابع الذي تحرقه قوات الدعم السريع ويدمره الحلفاء منذ بداية الصراع.
أغسطس 2023م	غرب دارفور	توسع قوات الدعم السريع سيطرتها الإقليمية في دارفور.
		كثافة العنف المستهدف لمجموعات إثنية.
	جنوب دارفور	استمر القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع دون هوادة في العاصمة نيالا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن مقتل أكثر من 45 مدنياً.
	وسط دارفور	وفي 4 آب/أغسطس، أعلنت قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة على وسط دارفور، واستيلائها على زالنجي.
		وتشرع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في حملات تجنيد تستهدف المدنيين لتجديد صفوفهم.

		تتعهد بعض المجموعات العرقية في دارفور إما بالولاء للقوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات الطائفية.
		دمرت الأمطار الغزيرة مئات المنازل وأدت لحالة من عدم الاستقرار على الأزمة
سبتمبر 2023م	وسط دارفور	اشتباكات مستمرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في مدن رئيسية مثل نيالا وزالنجي.
		تصاعد المستهدف للعرق في جنوب دارفور، يفاقم زعزعة استقرار المنطقة.
		اشتداد النزاعات بين الميليشيات العربية بسبب دعم القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع.

الشكل (1): عدد المخيمات في كل منطقة من 15 أبريل وحتى 10 سبتمبر 2023م

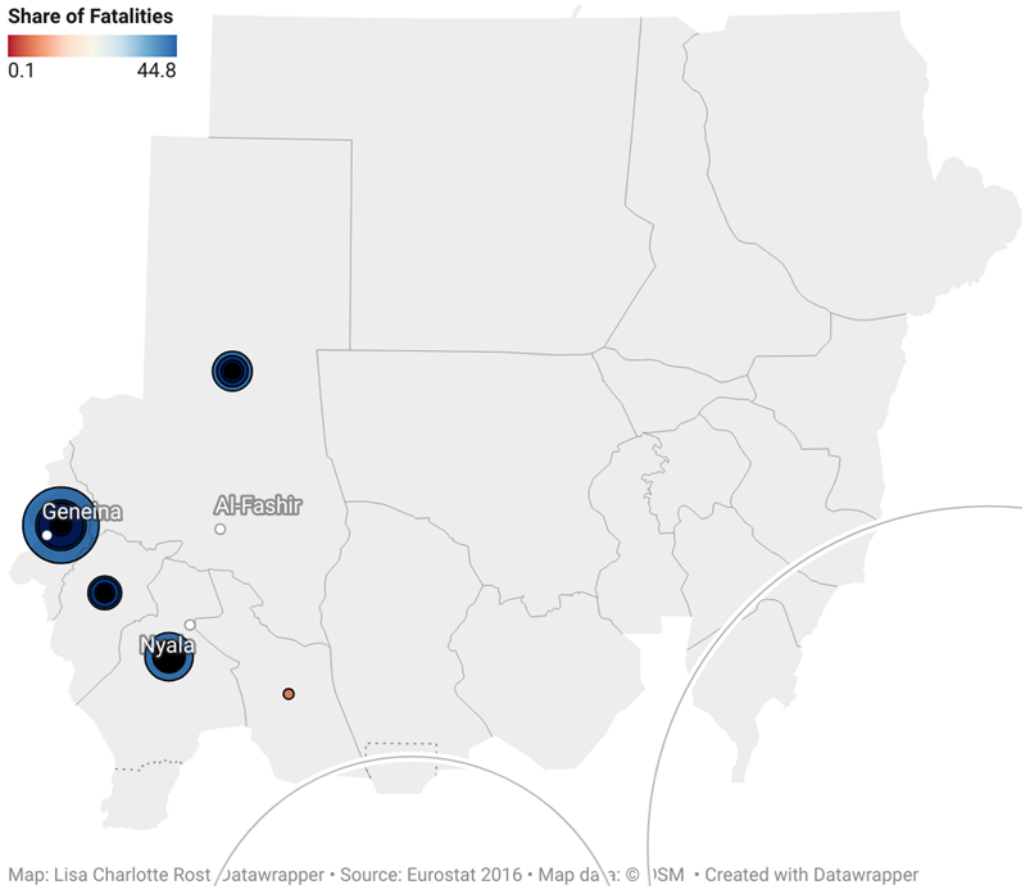

الشكل (2): عدد المخيمات الكلي في كل منطقة

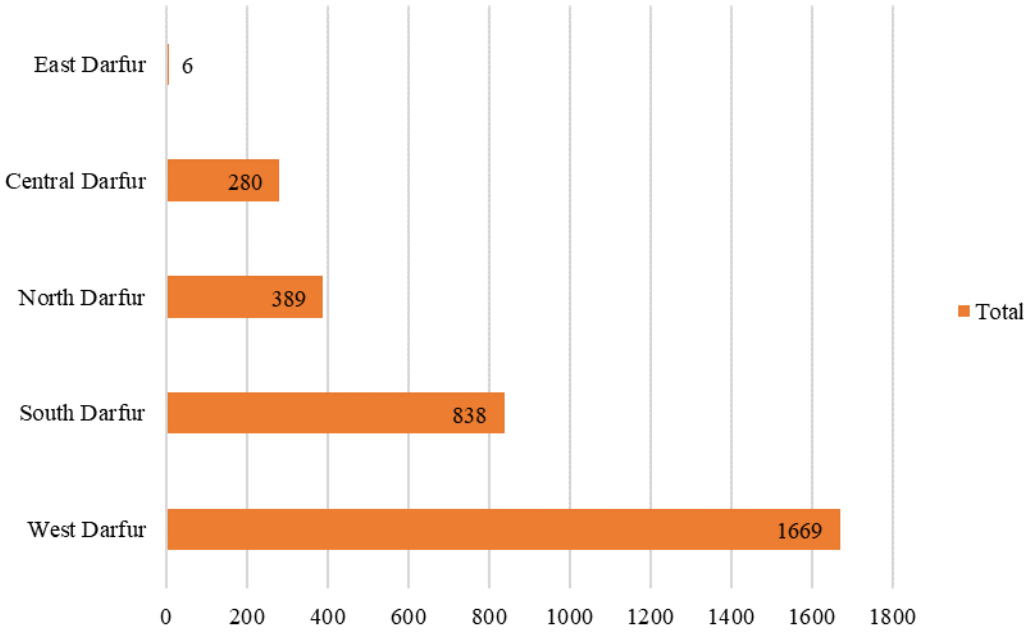

الشكل (3): الأراضي التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وجماعات مسلحة أخرى اعتباراً من تموز/يوليو 2023

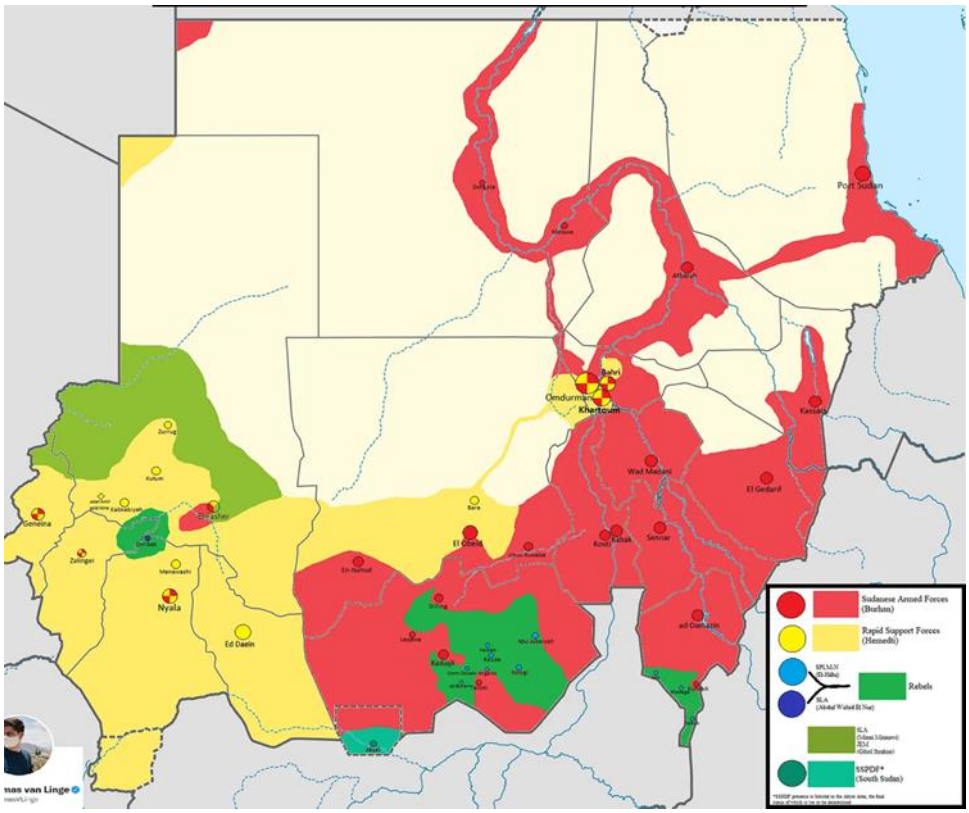

العنف العشوائي ضد المدنيين:

تسبب الصراع المسلح المتكرر في خسائر مأساوية في الأرواح وإصابات خطيرة في صفوف السكان المدنيين، وشمل ذلك النساء والأطفال والمسنين الذين تعرضوا للهجوم حتى في منازلهم الآمنة.

كما شهدت المؤسسات التعليمية، هجمات عشوائية، كما يتضح من الأحداث المروعة في داخلية الطالبات في جامعة الجنينة والمدارس الأخرى، الأمر الذي يقوّض حق المدنيين في عيشهم حياةً آمنة بعيداً عن خطر الصراع.

العنف الجنسي:

في ظل هذه الأوضاع المأساوية تتكشف معاناة أشد مرارة وألماً تقاسيها النساء والفتيات النازحات أو اللواتي في مناطق الهشاشة الأمنية، حيث اتضح تعرضهن للعنف الجنسي والجسدي، ففي الثامن يونيو فقط تم الإبلاغ عن 13 حالة على الأقل من حالات العنف الجنسي في الجنينة، الأمر الذي يعد جريمة حرب وجريمة بشعة ضد الإنسانية، ولها ما لها من آثار نفسية على الضحية جراء صدمة الاعتداء وعدم تلقي أي خدمات دعم نفسي أو اجتماعي، بتعطيل شبكات الحماية المجتمعية عن العمل، وأصبح

الاختطاف والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري والمعاملة القاسية والبغاء القسري أمرًا شائعًا بشكل مأساوي.

وتشير التقارير إلى أن النساء اللواتي قد تم سجنهن وإجبارهن على ممارسة الدعارة تعرضن للعنف الجنسي في أماكن مثل فندق الضمان في نيالا، والجدير بالذكر حسب شهادات الناجيات أن هذه الممارسات كانت تتم من قبل أفراد يرتدون زي الدعم السريع.

الهجوم على البنية التحتية والمرافق الخدمية:

منذ 24 أبريل، تم تخريب أو تدمير عدد من المرافق الحيوية الهامة، كان منها نهب مرافق الرعاية الصحية، وحرق المناطق السكنية بالكامل مما أدى لنزوح أكثر من 85,000 شخص، وتحويل 89 موقعاً بالجنينة إلى رماد، كما تعطلت شبكات الخدمات الحيوية كالكهرباء والمياه، وتم إغلاق ما لا يقل عن 89 مشفىً جراء النزاع المسلح الذي يعطل تقديم عملية خدمة الرعاية الطبية، وعملية إيصال المساعدات التي اشتدت حاجة المتضررين إليها، مما يضاعف سوء الأوضاع الإنسانية.

تشريد السكان:

أدت الأزمة إلى موجة كبيرة من التشرد ونزوح الكثيرين داخل البلاد وخارجها، مما عرض حياة وحقوق عدد لا يحصى من الأفراد لمخاطر عدة، وعلى الرغم من أن النازحين من غرب دارفور ينتقلون عادة إلى تشاد بسبب حدودها المتاخمة، إلا أن منهم من نزح في غرب دارفور أيضًا داخل الولاية وإلى شمال دارفور. **وحتى 4 تموز/يوليو،** وصل أكثر من 800,217 شخصٍ إلى تشاد قادمين من السودان، التي كانت تستضيف بالفعل أكثر من 583000 لاجئ قبل الأزمة في السودان، مما حد من قدرتها على الاستقبال أكثر. ويصل معظم اللاجئين الوافدين إلى تشاد من غرب دارفور إلى محليات وداي وسيلا ووادي فيرا. كما تقيم الجاليات العربية وغير العربية أيضًا في تشاد، لذلك من المرجح استمرار حركة النزوح خارج حدود غرب دارفور.

الشكل (4): خريطة عمليات التشريد الجماعي للسكان اعتبارًا من سبتمبر 2023

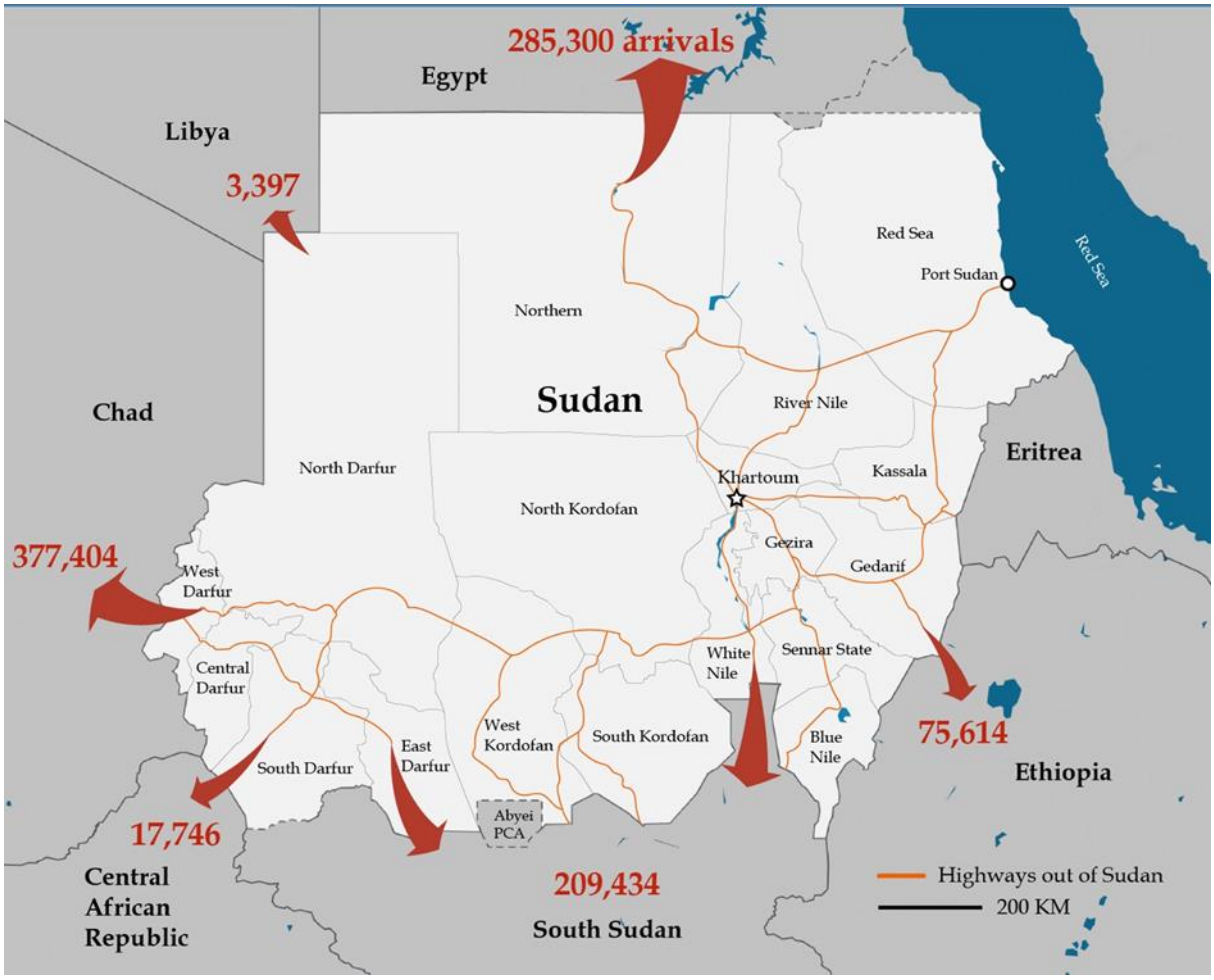

مقتبس من المنظمة الدولية للهجرة/إدارة تقنية المعلومات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية

الهجوم المستهدف لمخيمات النازحين:

ظهرت عدة تقارير تشير لعمليات العنف المستهدف للنازحين داخل البلاد، في مخيمات دارفور، وشمل ذلك حالات التدمير المتعمد لمخيمات مثل مخيم أبو شوك بالقرب من الفاشر وكساب بالقرب من كتم، في واقعة تتحدى القوانين الدولية التي تحمي المدنيين والأعيان المدنية.

وقد استقبلت ولاية غرب دارفور وحدها ما يفوق800,248 نازحاً منذ بداية الصراع الحالي، كان أغلبهم من الجنينة، الأمر الذي يبعث القلق بالنظر في أحوال المنطقة حتى قبل الصراعات الحالية وأضاعها المتردية بالعموم، حيث كانت دارفور تضم 79٪ من سكان السودان النازحين الذين يقدر عددهم بـ 3.8 مليون نسمة، على افتقار مخيمات النازحين داخلياً للتدابير الأمنية المناسبة، مما يجعلها عرضة للهجمات وأعمال النهب المسلح، مما يزيد من تعقيد المشهد الإنساني، وعمليات إيصال المعونات للمتضررين.

التحديات التي تواجه الصحة:

تشير عدد من المصادر إلى تدهور الحالة الصحية بالمنطقة، حيث وردت تقارير متعددة عن جثث لم تدفن وتتواجد بالأماكن العامة، مما يهدد بانتشار الأوبئة، **وحتى 16 يونيو**، توفيت 37 امرأة بسبب مضاعفات الولادة وتوفي نحو 200 مريض بفشل كلوي في الجنينة وحدها، ويعزى ذلك لحد كبير إلى انهيار الخدمات الصحية وتردي الأوضاع الإنسانية، علاوة على ذلك، تم استنفاد مخزون الأدوية مثل تلك المستخدمة لعلاج نزيف ما بعد الولادة وارتفاع ضغط الدم الناجم عن الحمل منذ نهاية مايو.

التحديات التي تواجه المعونة الإنسانية:

تواجه الجهود الإنسانية مجموعة من التحديات، كان من بينها المخاطر الأمنية التي تتمثل في تهديدات الجماعات المسلحة، والعوامل الأخرى التي قد تؤخر إيصال المساعدات، كما أدى موسم الأمطار إلى تفاقم مشكلات الوصول.

اعتبارًا من 30 مايو، تشير مصادر إلى تفشي سوء التغذية وندرة المياه وإشكالات الوصول إلى الخدمات الصحية الطارئة.

هجمات مستهدفة للمرافق الصحية والعاملين في المجال الإنساني:

من أكثر التحديات إلحاحاً أمام إيصال المعونة والمساعدات الإنسانية العنف ضد المرافق الصحية والكوادر العاملين في المجال الإنساني، **منذ 15 أبريل وحتى 22 يونيو**، تم الإبلاغ عن مقتل 22 كادراً صحيًا على الأقل في أرجاء المنطقة، بالإضافة لقتل 8 آخرين وإصابة 18 في الفترة **بين 15 أبريل و 28 مايو**، الأمر الذي يقوّض وبشدة خطوط الإمداد والمساعدات الإنسانية.

تقييد وصول المساعدات الإنسانية:

كان ولا زال وصول المساعدات الإنسانية محدوداً بدرجة كبيرة، وزاد من حدته العوامل الطبيعية والمسائل اللوجستية، على سبيل المثال أدى موسم الأمطار إلى تردي حالة الطرق وزيادة وعورتها، مما صعّب وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر ضرراً وأشد حوجه، وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات الحكومية مثل التأخير في تجهيز التأشيرات للعاملين الدوليين في مجال المعونة أو القيود المفروضة على حركة مركبات المعونة تزيد من إعاقة التوزيع السريع والفعال للإمدادات والخدمات الأساسية.

انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه واضطراب التيار الكهربائي تمثل تحديات خطيرة:

أدى الاضطراب في حالة حركة السلع الاستهلاكية وارتفاع أسعارها إلى تدهور حالة الأمن الغذائي، مما جعله تحدياً يواجه خطوط الإمداد والمعونات الإنسانية، ناهيك عن شح المياه بسبب خطورة الحصول عليها من نقاط توفرها الطبيعية، حيث عنف السلاح.

كما أن انقطاع التيار الكهربائي منذ نهاية مايو، يعطل عدداً من الخدمات الأساسية كالاتصالات الهاتفية وبالتالي محدودية جمع المعلومات حول حالة البنية التحتية، وأحوال المنطقة بالعموم.

معاناة أخرى مع موسم المطر:

زاد موسم الأمطار من معاناة النازحين في المخيمات الرديئة الجودة والخدمات سلفاً، حيث تسببت العواصف الشديدة في إلحاق أضرار جسيمة بالمساكن ومرافق الصرف الصحي، لتتضاعف معاناة النازحين بتردي الأوضاع الإنسانية.

الشكل (5): النقاط الساخنة للحماية في السودان اعتبارًا من 28 أغسطس 2023

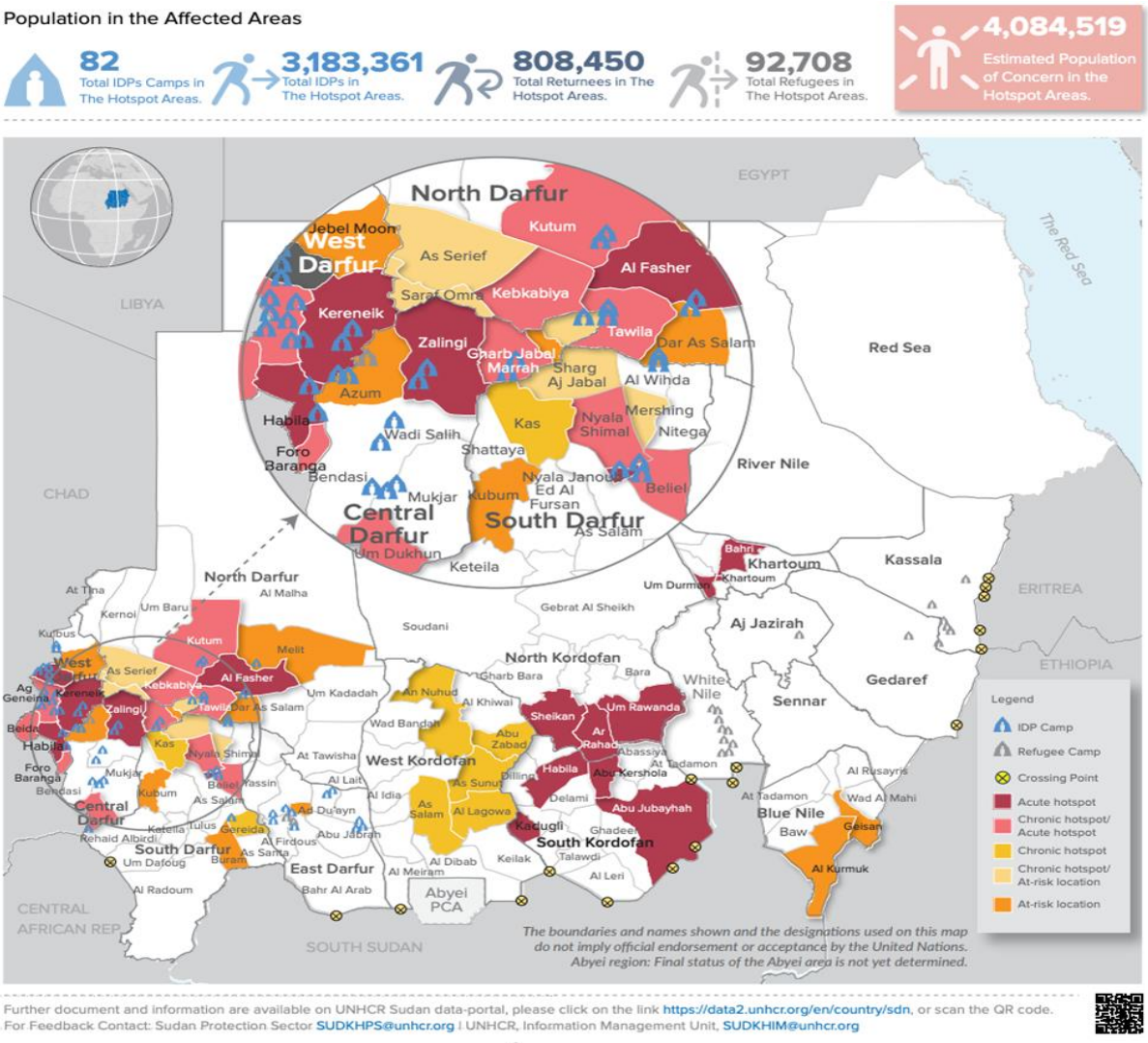

التحديات في الحصول على المعلومات والاتصالات:

لا يزال الصراع الدائر في دارفور ولا سيما في المناطق الريفية، يحد كثيراً وصول العديد من وسائل الاتصالات والإعلام الرئيسية، التي توثق بدورها للأحداث والانتهاكات ورصدها، مما يصعب عملية فهم المشهد في دارفور. بينما قد يتم الوصول للمدن الكبرى بشكل أفضل، مثل نيالا وزالنجي والفاشر، وهي المدن التي بها كثافة سكانية أكبر مقارنة بأطراف كل ولاية، الأمر الذي يسهل على المجتمع خارج دارفور الوصول للمعلومات على صعوبته كذلك بسبب الاضطراب الأمني بالعموم، وهذا الأمر يسلط الضوء على مسألة ملحة في الحاجة تستوجب اتخاذ استراتيجيات تعزز لجمع البيانات والإبلاغ عنها لتوفير فهمٍ أشمل ورؤية أكثر وضوحاً للمعنيين خارج دارفور.

الفئات الضعيفة:

تتمثل إحدى الثغرات الهامة في محدودية البيانات المتاحة عن النساء والأطفال والمسنين والفئات الضعيفة الأخرى، التي تهم في فهم الاحتياجات وحجمها لتوفيرها وفق استجابة إنسانية فعالة وتسد حوجه تلك الفئات وتخفف حجم الضرر الواقع عليها.

الصحة والمرافق الصحية:

شح البيانات حول قضية الوصول للمياه الصالحة والصرف الصحي وغيرها من الخدمات في المنطقة، يعيق عملية التقييم لأحوال الصحة العامة لتوجيه الموارد وسد الثغرات في هذا الجانب.

المؤشرات الاقتصادية:

على الرغم من تعطل الخدمات المصرفية غالباً في البلاد، وارتفاع أسعار الوقود في أرجائها، إلا أن شح المعلومات الاقتصادية مثل معدلات التضخم في دارفور على وجه الخصوص، يجعل من العسير قياس الأثر الأوسع للصراع على الحياة اليومية للمواطن والاستقرار طويل المدى.

البنية التحتية:

بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول للمنطقة، هناك كذلك في المعلومات الموثوقة المتعلقة بحالة الطرق والهياكل الأساسية في دارفور، الأمر الذي يعوق القدرة على التخطيط اللوجستي لتوزيع الموارد والإعمار.

إن هذه الثغرات في المعلومات لا تجعل من الصعب فهم النطاق الكامل للنزاع فحسب، بل تعرقل أيضاً عملية اتخاذ قرارات مستنيرة مبنيةٍ على تحليل واقعي وفق بيانات كافية، للتخطيط ووضع الاستراتيجيات. ولذلك لا غنىً عن بذل جهود كثيفة وهادفة لجمع البيانات لتوفير صورة أكثر دقة وشمولية للحالة في دارفور على شتى الأصعدة.

الأطر القانونية:

وتشير الحوادث الموصوفة في جزئي التقرير بقوة إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وربما إلى القانون المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتشمل الأطر القانونية الدولية الرئيسية ما يلي:

- اتفاقيات جنيف لعام 1949م والبروتوكولات الإضافية
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- اتفاقية مناهضة التعذيب

التحليل القانوني:

- يشكل النزاع الدائر في دارفور، على النحو المبين في جزئي التقرير، انتهاكات عديدة للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وإن الهجوم العشوائي على المدنيين، وعرقلة طريق المساعدات الإنسانية، واستهداف طوائف إثنية محددة، كلها جرائم تنتهك القانون الإنساني الدولي صراحةً.

- الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب كالاستهداف الممنهج للمجتمعات الضعيفة، والاحتجاز التعسفي للأفراد، والقتل عمداً بلا وجه حق، والعنف والاعتداء الجنسي، هي ما يمكن وصفه بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.(ICC)

- كما أن التجاوزات المرتكبة ضد النازحين والمدنيين تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- يتعارض استهداف العاملين في مجال الرعاية الصحية والشؤون الإنسانية والهجوم على المرافق الصحية مع المادة 20 من اتفاقيات جنيف، التي توفر حماية خاصة للمرافق الطبية والموظفين في أوقات النزاعات.

التوصيات:

إجراءات فورية

- وقف إطلاق النار: ينبغي الشروع في جهود وساطة عاجلة للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار بين الفصائل المتحاربة.

- البت في تحقيق مستقل وعادل: التوصية بإجراء تحقيق دولي مستقل على الفور لتوثيق الانتهاكات بطريقة شفافة ونزيهة، تفضي لاتخاذ العدالة مجراها بمحاسبة المجرمين.

- طلب تدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: دعوة لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمعالجة الأزمة، مما قد يؤدي إلى قرار يفرض وقف إطلاق النار ويحدد تداعيات عدم الامتثال.

- المساعدة الإنسانية: التنسيق مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية لتقديم المعونة الإنسانية على الفور، بما في ذلك الرعاية الطبية وتوفير الغذاء والمأوى، للمناطق المتضررة.

الإجراءات متوسطة الأجل:

- الجزاءات الدولية: الدعوة إلى فرض جزاءات محددة على الأفراد والمنظمات والهيئات الحكومية المسؤولة عن هذه الانتهاكات.
- الإجراءات القانونية: إعداد السند القانوني لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق مع الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لمقاضاتهم.
- الممرات الإنسانية: العمل مع الهيئات الدولية ودول الجوار لإنشاء ممرات إنسانية تسمح بالمرور الآمن للمدنيين وإيصال المساعدات.
- الدعم النفسي والاجتماعي: تسهيل البرامج الرامية لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الانتهاكات، مع ضرورة التركيز على الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء.
- حماية الشهود: توفير آليات لحماية الشهود والمبلغين عن الانتهاكات والمخالفات الذين يقدمون أدلة أو شهادات.
- معالجة الثغرات والتحديات في مجال المعلومات:
  - ✓ إنشاء شبكات معلومات محلية: إنشاء مراكز إبلاغ محلية في المناطق الحضرية والريفية الآمنة لجمع بيانات دقيقة وآنية، مع توظيف جهات اتصال مجتمعية لتوسيع نطاق هذه الشبكات لتشمل مناطق يتعذر الوصول إليها.
  - ✓ نشر التكنولوجيا: استخدام الصور المصورة عبر الأقمار الاصطناعية والمنصات المتنقلة الآمنة لتعزيز نطاق وأمان جمع المعلومات.
  - ✓ مقاييس الصحة والصرف الصحي: إجراء دراسات استقصائية للصحة والصرف الصحي، ونشر وحدات صحية متنقلة لتوفير خدمات الرعاية الصحية اللازمة مع جمع البيانات عن الصحة العامة.
  - ✓ الرصد الاقتصادي: إجراء تقييمات اقتصادية بصورة دورية لقياس حالة التضخم والخدمات المالية، بما في ذلك الاضطرابات في الأعمال المصرفية.
  - ✓ تقييم البنية التحتية: استخدم رسم خرائط نظام المعلومات الجغرافية والطائرات بدون طيار لإنشاء خرائط ديناميكية تصور حالة البنية التحتية القائمة في دارفور.
  - ✓ بناء القدرات: تنفيذ برامج تدريبية للمنظمات غير الحكومية المحلية وقادة المجتمعات المحلية في مجال جمع البيانات وأساليب الإبلاغ، وعقد شراكات مع المنظمات الدولية.
  - ✓ التوعية العامة والتثقيف: تنفيذ حملات توعية عامة وورش عمل تثقيفية لتشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في مبادرات جمع البيانات.

الإجراءات طويلة الأجل

- الاصلاحات القانونية الوطنية: الضغط من أجل إدماج القوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية.
- الجبر والاسترداد: الدعوة إلى وضع برنامج شامل للتعويضات والاسترداد، على أن يشمل بشكل أساسي التعويض المالي والرعاية الطبية والبرامج التعليمية للضحايا.
- البرامج التعليمية: تنفيذ برامج تثقيفية وتعليمية طويلة الأجل تعزز لتصدي المجتمعات لنشوب النزاعات ونبذها وتعزيز حقوق الإنسان.
- الدبلوماسية الإقليمية: تشجيع الجهود الدبلوماسية الإقليمية الرامية إلى معالجة القضايا السياسية والاجتماعية الأساسية المتجذرة في الصراع.
- الرصد والمساءلة: الدعوة إلى إنشاء آلية رصد دولية دائمة لضمان الامتثال المستمر للقوانين والقرارات الدولية.
- الاستدامة والتنمية: العمل مع المنظمات الدولية لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة طويلة الأجل والرامية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، مثل الفقر وانعدام فرص الحصول على الموارد.
- إشراك المجتمع المدني: العمل مع منظمات المجتمع المدني لرصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى الحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

الاستنتاج:

إن الناظر للمشهد في دارفور بعين الحقيقة يدرك تماماً مدى خطورته على شتى الأصعدة، وخصوصاً الإنساني منها، حيث الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان، وصعود تلك الانتهاكات لما يمكن وصفه بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويمثل التدخل الدولي الفوري لمعالجة هذه القضية ووقف الانتهاكات أمراً بالغ الأهمية للحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح ولتخفيف معاناة أهالي دارفور، وتقتضي الضرورة بإلحاح النظر بعين الاعتبار في الموقف واتخاذ التدابير اللازمة والفورية لمعالجة الأزمة الإنسانية بشكل مباشر، ومن ثم النظر في الإجراءات طويلة المدى كالسياسات والقوانين الرادعة لضمان السلام والعدالة المستدامين.

ويجب أن تضلع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة بدور محوري في تنسيق هذه الجهود، وضمان الامتثال للقانون الدولي، وتقديم الجناة للعدالة، باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف الأزمة المستمرة في دارفور. وتتطلب معالجة القضايا العميقة الجذور في دارفور نهجاً متعدد الأبعاد يجمع بين الإجراءات القانونية ضد منتهكي حقوق الإنسان ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات لسد الثغرات المعلوماتية، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة بحقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي.

وإن أخذ التوصيات المدرجة أعلاه بعين الاعتبار يضمن العدالة للضحايا بتكامل الجهود، كما يمنحنا فهماً أعمق للحالة في دارفور، وبناءً عليه يكون التدخل الفاعل.

شكر وتقدير..

يعرب المرصد السوداني لحقوق الإنسان عن امتنانه لشهود العيان والمبلغين ومختلف المصادر التي ساهمت في تعزيز موثوقية هذا التقرير بمد فريق العمل بحقائق الأحداث، كما نؤكد على ضرورة اتحاد كافة الكيانات المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي والدولي، لوقف الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة للضحايا ليعم السلام.

للتواصل:

البريد الإلكتروني: sudaneseobservatory93@gmail.com

رقم الواتساب: +1(689)2857649

رقم المكالمات: +249901143234

تويتر: https://shorturl.at/fhimF

فيسبوك: https://shorturl